A/74/1

الأمم المتحدة

# تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

## الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الملحق رقم ١

الرجاء إعادة استعمال الورق

**الجمعية العامة**
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والسبعون
الملحق رقم ١

A/74/1

# تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

*ملاحظة*

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-001X

[١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩]

## المحتويات


| *الفصل* | | *الصفحة* |
|---|---|---|
| الأول – | مقدمة | ٤ |
| الثاني – | أعمال المنظمة | ٩ |
| ألف – | تشجيع النمو الاقتصادي المطَّرد والتنمية المستدامة | ٩ |
| باء – | صون السلام والأمن الدوليين | ١٦ |
| جيم – | تنمية أفريقيا | ٢٢ |
| دال – | تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها | ٢٣ |
| هاء – | التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية | ٢٥ |
| واو – | تعزيز العدالة والقانون الدولي | ٢٨ |
| زاي – | نزع السلاح | ٢٩ |
| حاء – | مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب | ٣١ |
| الثالث – | الأداء الفعال للمنظمة | ٣٤ |

# الفصل الأول

## مقدمة

١ - إننا إذ نقف اليوم على مشارف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، وهي أهم أداة يمتلكها العالم لتحقيق التقدم المشترك، فإن مقاصدنا ومبادئنا المشتركة لا تزال تحظى بنفس القدر من الأهمية. وقد تمكنت المنظمة، القائمةُ في جوهرها على روح التعاون الدولي، من تحقيق فوائد عظيمة وواسعة النطاق للبشرية، فانتشلت الملايين من براثن الفقر، ودعمت حقوق الإنسان، وساعدت على إقامة السلام في مناطق مضطربة. وفي ظل ما يشهده عالم اليوم من تغير سريع، فإن واجبنا الدائم والمستمد من الميثاق هو البناء على هذه الإنجازات وكفالة تمتّع جميع الناس بالسلامة والرخاء والكرامة. وبهذه الروح، فإنني إذ أقدمُ تقريري الثالث عن أعمال المنظمة، يساورني القلق إزاء حالة عالمنا، ولكني متفائل أيضا بما أعلم أننا نستطيع إنجازه للناس الذين نخدمهم.

### تحديات متعاظمة عابرة للحدود

٢ - لا يزال العالم يواجه تحديات عالمية خطيرة ليس بمقدور أي من الدول الأعضاء أو المنظمات أن يتصدى لها منفردا. ويشكل التهديد الوجودي الذي يطرحه تغير المناخ أكثر هذه المخاطر إلحاحا. فالكوارث المرتبطة بتغير المناخ تؤثر في المتوسط على ٣٥٠ مليون شخص كل سنة، ويسهم الاحترار العالمي كل يوم في قلب المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، كما يفاقم الفقر. ويتدهور التنوع البيولوجي بمعدل ينذر بالخطر.

٣ - وفي عام ٢٠١٩، سيحتاج نحو ١٤٢ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. ولا تزال النزاعات المسلحة وأعمال العنف تؤدي إلى تدمير حياة الناس والمجتمعات المحلية. وأضحت النزاعات أكثر تعقيدا وترابطا من ذي قبل. ولا يزال التطرف العنيف والإرهاب يزعزعان استقرار بلدان ومناطق بأكملها.

٤ - ومما يثير القلق الشديد تفشي الفقر وازدياد أوجه التفاوت، سواء فيما بين البلدان أو داخلها، وهو الأخطر، وكذلك الاتجاهات المقلقة نحو تقلص الحيزّين الديمقراطي والمدني، التي غالبا ما تؤثر على المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الصحي والصحفيين في المقام الأول. ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات والمعارضة المتجددة لإعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين منتشرَين في جميع أنحاء العالم.

٥ - وأسهمت هذه العوامل، مع جملة عوامل أخرى، في زيادة معدلات التشرد، مما يعرّض الفئات الضعيفة من السكان المرتحلين لانتهاكات حقوق الإنسان ويطرح تحديات معقدة في بلدان العبور والمقصد. وبينما هذه المشاكل وغيرها تستمر وتتكاثر، نشهد تنامي الخوف والريبة والإحباط ليقوّض ثقة الناس في المؤسسات عموما وفي المؤسسات السياسية، كما يوفر أرضا خصبة لخطاب الكراهية ولكراهية الأجانب وغير ذلك من أشكال الخطاب الانقسامي والخطير.

٦ - وقد دفعني قلقي العميق إزاء هذا المسار المقلق - بما في ذلك العنف المدفوع بالكراهية والاعتداءات الوحشية على أماكن العبادة - إلى إطلاق استراتيجية لمكافحة خطاب الكراهية واستكشاف السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم حماية الأماكن المقدسة في جميع أنحاء العالم.

**أهمية تعددية الأطراف**

٧ - في عام ٢٠١٨، قدمت منظومة الأمم المتحدة مثالا لما يمكن إنجازه بالعمل معا، وبيّنت ما يتعين علينا القيام به لإحراز المزيد من التقدم.

٨ - ولا تزال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتجسد في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، توفر خارطة طريق واضحة وشاملة لبناء عولمة عادلة وتحويل الاقتصادات والمجتمعات على نحو يكفل عدم تخلف أحد عن الركب. وقد أُحرز تقدم كبير، غير أننا لن نتمكن من بلوغ أهدافنا لو بقينا نعمل بالوتيرة الحالية. فنحن بحاجة إلى أن نضفي على عملنا قدرا أكبر بكثير من المثابرة والطموح، وذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي، والشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وتوفير التمويل الكافي والحلول المبتكرة. ونحن بحاجة أيضا إلى تمكين الشباب بصفتهم شركاء وقادة، على النحو المتوخى في ''شباب ٢٠٣٠: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب''.

٩ - وعلى الرغم من العقبات، وافق مؤتمر تغير المناخ، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر في كاتوفيتسه ببولندا، على برنامج عمل لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، مما يشكل خطوة بارزة إلى الأمام. وسيشكل مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ فرصة لتسريع الاستجابة العالمية لتحقيق الهدف المتمثل في الحد من ارتفاع درجات الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية وتحقيق الأهداف المناخية الأخرى لعام ٢٠٢٠ وما بعده.

١٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أبرمت الدول الأعضاء اتفاقا تاريخيا هو الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي شكّل منصة ينطلق منها العمل الطوعي لبلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل تعظيم فوائد الهجرة والتصدي للتحديات المرتبطة بها. وإلى جانب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي جرى تأكيده في الشهر نفسه، يمتلك العالم الآن مسارات بعيدة المدى تكفل استفادة الجميع من مزايا التنقل البشري.

١١ - ولا تزال عملياتنا لحفظ السلام ذات أهمية حيوية. فمن خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، عززنا شراكتنا مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة ومع أعضاء مجلس الأمن والبلدان المضيفة. ومنذ إطلاق هذه الجهود في آذار/مارس ٢٠١٨، أيد أكثر من ١٥٠ من الدول الأعضاء و ٤ من المنظمات الدولية والإقليمية إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٢ - وقد أجرينا استعراضات مستقلة لعملياتنا من أجل تقييم الكيفية التي يمكننا بها تحسين تنفيذ ولاياتنا، وأعطينا الأولوية للجهود الرامية إلى زيادة عدد الإناث في صفوف الأفراد النظاميين. ونقوم أيضا بتعزيز إدماج المرأة على نحوٍ مجدٍ في عمليات السلام بعد أن أظهرت التجربة أن هذا الإدماج يؤدي إلى إبرام اتفاقات أكثر متانة واستدامة.

١٣ - وقد اقترحتُ خطة جديدة لنزع السلاح من أجل التصدي لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وللحيلولة دون أن تؤدي عجائب الابتكارات التكنولوجية إلى إطلاق شرارة سباق تسلح مروّع جديد. ولهدفنا ثلاثة جوانب هي: نزع السلاح لإنقاذ البشرية، ونزع السلاح لإنقاذ الأرواح، ونزع السلاح لحماية مستقبلنا.

١٤ - وبينما تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح وتعزيز عمليات السلام، فإننا ندرك جميعا تمام الإدراك أن إنهاء الحروب وأعمال العنف هو الحل الوحيد الحقيقي والطويل الأجل لما تتسبب به من دمار ومعاناة إنسانية. ولهذا السبب، فقد ركّزتُ منذ أن توليت مهام منصبي على الوقاية والوساطة وعلى الارتقاء بجهود صنع السلام والجهود الدبلوماسية.

١٥ - وشهدت الأشهر الأخيرة تقدما في معالجة الأوضاع المضطربة وحل النزاعات وإعادة الأمل إلى المتضررين من سنوات من الحرب والعنف وعدم الاستقرار، وذلك من خلال ضمان إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية في مدغشقر على سبيل المثال. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، توصّلت اليونان ومقدونيا الشمالية إلى تسوية للمنازعة القائمة بينهما منذ أمد طويل بشأن ''الاسم''، مما يبيّن أن الحوار والإرادة السياسية قادران حتى على تسوية المسائل التي تبدو مستعصية على الحل. وشكل التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية عاملا أساسيا. غير أن هذا العمل يصبح صعبا ويتطلب صبرا ومثابرة في مواجهة النزاعات المعقدة، كما شهدنا في جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان. وفي اليمن، شكل اتفاق ستكهولم الذي تم التوصل إليه بوساطة من الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تقدما مثيرا للاستحسان، رغم استمرار وجود العديد من العقبات وضرورة القيام بالمزيد لكفالة وفاء الأطراف بالتزاماتها والاضطلاع بعملية سياسية حقيقية تؤدي إلى تحقيق السلام في نهاية المطاف. وفي هذه الحالات وغيرها، أواصل بذل مساعيّ الحميدة والمشاركة بشكل شخصي حيثما يمكن أن يكون لذلك قيمة مضافة، إلى جانب إيفاد مبعوثيّ وممثليّ الخاصين، مستفيدا من تجربة الأمم المتحدة والعاملين في مجتمع الوساطة الأوسع نطاقا.

١٦ - وفي الوقت نفسه، نحن ملتزمون باتباع نهج جماعي على نطاق المنظومة للتصدي للتحديات من قبيل تفشي فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو تحدٍّ ما زال يتكشف في ظل بيئة يطغى عليها النزاع وانعدام الأمن. وأحثُّ هنا الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة على أن تكفل حصول الوكالات المشاركة في جهود التصدي على ما تحتاجه من موارد للنجاح في مهمتها.

## تعزيز نجاعة المنظمة في تحقيق الأغراض المنشودة

١٧ - سعيا لمواجهة التحديات العالمية الراهنة والناشئة، شرعنا في تنفيذ إصلاحات رئيسية على صعيد المنظمة فأجرينا تحولات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقمنا بنشر جيل جديد من الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين، كما قمنا بتعزيز وتبسيط هيكل السلام والأمن لتحسين إدماج أعمال الوقاية وصنع السلام وحفظه وبنائه. وأنشأنا هياكل إدارية جديدة في المقر لتقديم مشورة أفضل في مجال السياسات والدعم العملياتي إلى بقية كيانات الأمانة العامة، ولا سيما في الميدان. وحققنا اللامركزية في سلطة اتخاذ القرارات لضمان أن يكون لدى المديرين الوسائل اللازمة لتنفيذ برامجهم، مع كفالة مساءلتهم في الوقت ذاته عن استخدام مواردهم وأداء كياناتهم. واعتمدنا ممارسات إدارية جديدة وطوّرنا قدرات جديدة.

١٨ - ويكمن الهدف النهائي للإصلاح أساساً في كفالة أن نكون الأقدَر على خدمة الناس - الناس الذين يعانون الفقر أو الاستبعاد، ويقعون ضحايا النزاع، وتُسلب حقوقهم وكرامتهم، والملايين من الناس الذين لديهم أفكار وأحلام يطمحون إلى تحقيقها ويحتاجون إلى يد تعينهم.

١٩ - ومن أجل الاضطلاع بولاياتنا على نحو أكثر كفاءة وفعالية، يجب أن ترتكز أعمالنا على الشفافية والتنسيق والمساءلة. ويجب علينا القضاء على التقوقع والتقريب بين ركائز عملنا على نحو يكفل تعاضد الجهود المبذولة من أجل تعزيز السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

٢٠ - ونواصل أيضا إحراز تقدم كبير نحو تحقيق المساواة بين الجنسين: فللمرة الأولى في تاريخ المنظمة، حققنا التكافؤ بين الجنسين في فريق الإدارة العليا وفي صفوف المنسقين المقيمين، ونكاد نحقق التكافؤ في صفوف القيادة العليا على نطاق المنظمة، وذلك قبل وقت طويل من حلول عام ٢٠٢١ وهو التاريخ المستهدف الذي حددتُه. والأمر هنا ليس مجرد إنجاز رقمي، بل عملية تهدف إلى إنشاء قوة عاملة شمولية. وفيما يتعلق بالتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين، لا يزال تركيزنا ينصب على الوقاية والاستجابة بسرعة للادعاءات، ودعم الضحايا عبر مراحل الصدمة، وضمان المساءلة. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأنا خط اتصال لمساعدة الموظفين، وقمنا بتعزيز قدرات التحقيق وإنشاء قاعدة بيانات لمنع الجناة من الانتقال من جزء إلى آخر في منظومة الأمم المتحدة دون أن يتم الكشف عنهم. وتتسم هذه التحديات الثلاثة معا - ألا وهي تحقيق المساواة بين الجنسين، ومنع التحرش الجنسي، ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين - بأهمية حاسمة في إطار مبادراتي للإصلاح الشامل وللمضي قدما بالمنظمة.

## معالجة أزمة الميزانية

٢١ - يعتمد النجاح في الإصلاح أيضا على توافر مساهمات مالية وكافية يمكن التنبؤ بها من الدول الأعضاء. غير أن عمليات الميزانية العادية تواجه حالات نقص وعجز شديدين في النقدية باتت تحدث في وقت أبكر عما قبل، وتخلّف تأثيرا أعمق، وتستمر وقتا أطول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوجه الضعف الهيكلي في منهجية الميزانية يمكن أن تتسبب في تكبّد نفقات تفوق المستوى المعتمد في الميزانية وتحصيل الاشتراكات. وتواجه ميزانية حفظ السلام مشاكل مماثلة. فأكثر من ثلث بعثاتنا لحفظ السلام يفتقر إلى الموارد النقدية لتغطية تكاليفه، مما يؤدي إلى حالات تأخير في سداد المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة. وقد بذلتُ قصارى جهدي لإقناع الحكومات بالدفع في الوقت المحدد، وأشكر الحكومات التي قامت بذلك، وهي الأغلبية. ولكننا لا نزال بعيدين أشدّ البعد عن الهدف المنشود. وقد وصلنا الآن إلى نقطة تحوّل، مما يعني أن خطواتنا التالية سينعكس أثرها لسنوات قادمة. ولهذا السبب، قدمتُ مجموعة من المقترحات البديهية العملية الرامية إلى إيجاد حلّ مباشر للحالة المالية المتدهورة وغير المستدامة. وتهدف هذه المقترحات إلى منع أي تعطيل لأنشطتنا وكفالة أن يسترشد عملنا بالولايات التي تحظى بالأولوية.

٢٢ - وإنني أقدّر الرد الإيجابي للجمعية العامة على بعض المقترحات في تموز/يوليه. ولئن كانت هذه الإجراءات لن تحلّ المشكلة بالكامل، فإنها ستمكننا على الأقل من تحسين توقيت السداد للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة. ومن المؤسف أننا لم نحل حتى الآن الأزمة التي تواجه عمليات الميزانية العادية، والتي ستؤدي إلى تقويض قدرتنا على تنفيذ الولايات وبرنامج العمل المعتمد إذا لم تُحلّ. وإني أحثّ الحكومات على إيجاد أرضية مشتركة من أجل التصدي لهذه الأزمة، وتوفير أساس مالي متين للمنظمة.

### تسخير التكنولوجيات الجديدة

٢٣ - ستستمر التكنولوجيات المحدثة للتحوّل والتطوراتُ العلمية في إحداث تغيير سريع الوتيرة يفوق قدرة الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف على الاستجابة بشكل ملائم. ويُعد التعاون الدولي القوي، وكذلك الاضطلاعُ بعمليات شاملة مفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة المعنيين، أمرين بالغي الأهمية إذا ما أردنا اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للحد من الفقر، وعكس تغير المناخ، ومكافحة خطاب الكراهية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب، والتصدي للتحديات العالمية الملحة الأخرى. وستستمر في الأشهر المقبلة المناقشةُ التي انبثقت عن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي. وتقف الأمم المتحدة على أهبة لتكون منبرا للمناقشة بشأن كيفية تسخير هذه التكنولوجيات الجديدة لتكون قوة من أجل الخير ولتساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### استشراف المستقبل

٢٤ - لقد أجريتُ لقاءات بارزة لا تحصى في النصف الأول من ولايتي، وحضرتُ واستمعت إلى شهادات حية من أشخاص يعوّلون علينا للإنجاز - من أسر في منطقة المحيط الهادئ تخشى أن تُغمر بلدانها بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، إلى لاجئين من طائفة الروهينغيا يطالبون بحقوقهم، ونشطاء من المجتمع المدني في أوساط المجتمعات المحلية وقاعات الاجتماعات يحشدون جهودهم وراء عملنا المشترك.

٢٥ - وقمت بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى وترحّمتُ على أرواح حفظة السلام في بانغاسو الذين جادوا بحياتهم من أجل قضية السلام؛ واجتمعتُ بمدافعين شجعان عن حقوق الإنسان في كولومبيا وفي أماكن أخرى؛ وألهمني الطلاب الشباب الشغوفون بتلقي العلم في المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ وذهبت إلى وسط مالي واستمعتُ إلى القادة المحليين وهم يعبّرون عن تصميمهم الشديد على الكفاح من أجل السلام والمصالحة؛ وسافرتُ إلى خطوط المواجهة في مناطق الطوارئ المناخية في العالم ورأيتُ الدمار الناجم عن الكوارث الجوية البالغة الشدة، كتلك التي شهدتها موزامبيق ومنطقة البحر الكاريبي - وهي مناطق لم يكن لها أي باع يذكر في إحداث أزمة المناخ لكنها غالبا ما تكون أولى ضحاياها.

٢٦ - وفي ظل هذه الظروف المتنوعة وغيرها الكثير، رأيت قاسما مشتركا بين الجميع يتجسد في إيمان عميق لدى شعوب العالم قاطبة بأن على الأمم المتحدة أن ترقى إلى مستوى مُثلها العليا. وإني أحمل هذا الواجب محمل الجد وألتزم التزاما قويا بحثّ الدول الأعضاء على القيام بدورها بينما أقوم بدوري أنا، ألا وهو بناء أداة فعّالة وقادرة على الاستجابة من أجل تحقيق التقدم للجميع.

٢٧ - ولا يمكن التصدي للتحديات العالمية إلا بالعمل الجماعي. ولكن الإشادة بفضائل تعددية الأطراف ليست كافية في ظل السياق العصيب الذي نشهده اليوم بل يجب علينا أن نثبت ما تجلبه من قيمة مضافة. وفي عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة، يظل ميثاق الأمم المتحدة هو البوصلة التي تهدينا إلى الطريق، بما ينطوي عليه من أمل في مستقبل يعيش فيه الناس والبلدان معا في إطار علاقات حسن الجوار، ويدافعون عن القيم العالمية ويرسمون معالم مستقبلنا المشترك. وقد بات الالتزام بتحقيق هذه الرؤية ضروريا الآن أكثر من أي وقت مضى.

# الفصل الثاني
# أعمال المنظمة

## ألف – تشجيع النمو الاقتصادي المطَّرد والتنمية المستدامة

### السياق

٢٨ – في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات متنامية، بما في ذلك النزاعات التي طال أمدها، وعدم المساواة، واستمرار جيوب الفقر والجوع، والتغير السريع للمناخ، فإن التعاون الدولي أساسي من أجل عدم ترك أحد خلف الركب. ويتركز عمل الأمم المتحدة بشكل متزايد على الوقاية وعلى الأخذ بنهج متكامل إزاء التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وتواصل منظومة الأمم المتحدة دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ الخطط المؤدية إلى التحوّل والوفاء بالوعود التي قُطعت في إطار أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق معالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات والمسائل العابرة للحدود والاستفادة من الشراكات المبتكرة بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٢٩ – وتمثّل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مخطط عمل تستند إليه الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة في المجالات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للبشرية. وقد أُحرز تقدم كبير حتى الآن. فمعدلات الفقر المدقع ووفيات الأمهات والأطفال تستمر في الانخفاض، كما تناقصت معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وحققت عدة بلدان مكاسب كبيرة في النهوض بالتمثيل السياسي للمرأة، وواصلت تعزيز القوانين والسياسات الرامية إلى التصدي للتمييز. وفي أشد البلدان فقرا، شهدت أعداد من تصلهم الكهرباء زيادة بالملايين. وعلى الصعيد العالمي، زادت إنتاجية العمالة وعادت نسب البطالة إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة المالية.

٣٠ – ومع ذلك، ما زال يتعين بذل الكثير من الجهود. ففي حين أن معدلات الفقر في العالم قد انخفضت بأكثر من النصف منذ عام ٢٠٠٠، لا يزال أكثر من ٧٣١ مليون شخص – أي ما يشكل نسبة ١٠ في المائة من سكان العالم – يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي. وازداد عدد السكان الفقراء العاملين، الذين تجعلهم هشاشة ظروفهم أكثر عرضة للصدمات. وانخفضت مستويات البطالة في العالم منذ عام ٢٠١٥، غير أن نمو الأجور راوح مكانه. وهناك نحو ٣٠ في المائة من الشابات و ١٣ في المائة من الشبان غير منخرطين في التعليم أو في سوق العمل أو في التدريب. ومما يثير القلق أن معدلات الجوع في العالم شهدت ارتفاعا في عام ٢٠١٨ وذلك بعد انخفاض طويل الأمد. ولم يحقق أي بلد بعد المساواة بين الجنسين.

٣١ – واليوم، تعيش نسبة ٥٥ في المائة من سكان العالم في مناطق حضرية، وهي نسبة من المتوقع أن تزداد إلى ٦٨ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠[(١)]. وستعتمد التنمية المستدامة بشكل متزايد على الإدارة الناجحة للنمو الحضري، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، التي يُتوقع أن تكون وتيرة التوسع الحضري فيها هي الأسرع. ومع النمو السكاني السريع في المدن واستمرار الضعف في المناطق الريفية، فقد تأثر نحو ٦٠ مليون شخص على نحو مباشر بالظروف الجوية والمناخية

(١) *World Urbanization Prospects 2018: Highlights* (United Nations publication, Sales No. E.19.XIII.6).

الشـــديدة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٨. وحصـــدت الزلازل وأمواج التســـونامي والبراكين آلاف الأرواح، وشُـــرد الملايين غيرهم من جراء الفيضـــانات والجفاف والعواصـــف. وفي كثير من الأحيان، فإن الأشـــخاص الذين يعيشـــون في فقر مدقع يكونون الأكثر تعرضـــا للصـــدمات المناخية والأقل قدرة على إدارتها. وسـيؤدي الاحترار العالمي إلى زعزعة الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي على نحو غير مسـبوق ما لم تُتخذ إجراءات جذرية للحد من خطره.

٣٢ - وتسـهم معالجة الفقر والضـعف وعدم المسـاواة ضـمن إطار خطة ٢٠٣٠ في الحد من المعاناة الإنسانية والحفاظ على السلام. وفي البلدان التي أدى النزاع فيها إلى حالات متردية على الصعيد الإنساني وعلى صعيد حقوق الإنسان، فإن الحفاظ على السلام يتوقف على التنمية المستدامة، غير أن إحراز تقدم على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم بدوره تحقيق سلام دائم.

٣٣ - وتعمل الأمم المتحدة من أجل تشجيع زيادة الاتساق في العمل الإنساني والعمل الإنمائي، سواء في الأزمات أو في إطار الانتقال إلى التنمية المســـتدامة، وكذلك من أجل بناء قدرة المجتمعات المحلية والمؤسـسـات على الصـمود. وتعمل المنظمة على إقامة جيل جديد من الشـراكات - يمكّن بالفعل جميع أصحاب المصلحة المعنيين من المشاركة على نحو مجدٍ ويستفيد بشكل استراتيجي من الأفكار والشبكات والموارد والقدرات الجماعية للمجتمع العالمي - من أجل تنفيذ خطط مؤدية إلى التحوّل. ولا يمكن تحقيق الطموح المتمثل بعدم ترك أحد خلف الركب وكفالة كوكب صـحي للجميع إلا من خلال العمل الجماعي والتحرك على الصعيد العالمي.

## الأهداف الرئيسية

٣٤ - توفر الأمم المتحدة مجموعة من الحلول للمسـاعدة في تعزيز التعاون الدولي والشـراكات في إطار متابعة الخطط المؤدية إلى التحول، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وإطار سـينداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، والخطة الحضـرية الجديدة. فالدول الأعضـاء ذات الاحتياجات المحددة تتلقى الدعم وفقاً لبرنامج عمل اســـطنبول لصـــالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الســـاحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وتقوم مختلف الوحدات ضمن المنظمة بتقديم الدعم الاسـتراتيجي والسـياسـاتي والعملياتي بشـأن العديد من المسـائل، بما في ذلك الفقر المتعدد الأبعاد وعدم المســاواة، والتماســك الاجتماعي، والخصــائص الديموغرافية، والحوكمة والتخطيط الاقتصــاديان، والتجارة الدولية، والاستدامة المالية والاستدامة على مستوى الاقتصاد الكلي، والانتقال من حالات عدم الاستقرار إلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

٣٥ - وتتم المشـاركة الإقليمية للمنظمة بقيادة اللجان الإقليمية في أفريقيا، وآسـيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا، وغرب آســـيا. وتوفر اللجان الدعم المعياري والتحليلي وكذلك الدعم في مجال التخطيط والقدرات إلى الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى، مع التركيز على الاقتصـــاد الكلي؛ وتمويل التنمية؛ والســـياســـات الاجتماعية؛ والتكامل والترابط الإقليميين بما في ذلك التجارة والنقل والطاقة؛ والابتكار؛ والتكنولوجيا؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والحد من مخاطر الكوارث؛ والإحصاءات؛ والشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ وبناء المؤسسات؛ وسياسات التنمية.

## النتائج العالمية الرئيسية

*تقييم التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بتنفيذها*

٣٦ - بعد مرور أربع سنوات على بدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أنشأت البلدان حركة عالمية من أجل العمل المتعلق بهذه الأهداف ومنبرا للتعلم والتبادل بهذا الشأن. ويجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بوصفه المنتدى الرئيسي لتقييم التقدم المحرز على صعيد خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، كل سنة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكل أربع سنوات تحت رعاية الجمعية العامة. وبدعم من الأمم المتحدة، اجتمع في تموز/يوليه ٢٠١٨ أكثر من ١٢٥ من رؤساء ونواب رؤساء الدول والحكومات، والوزراء ونواب الوزراء، وغيرهم من المسؤولين على المستوى الوزاري وما يزيد على ٠٠٠ ٢ من ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل مناقشة التحوّل نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.

٣٧ - وفي اجتماع عام ٢٠١٨، عرضت ٤٦ من البلدان استعراضاتها الوطنية الطوعية التي تبيّن الجهود التي يبذلها كل منها سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يشكل زيادة مقارنة بما عدده ٤٣ استعراضا في عام ٢٠١٧ و ٢٢ استعراضا في عام ٢٠١٦. ومن المقرر عرض نحو ٤٧ استعراضا وطنيا طوعيا في عام ٢٠١٩. وسيختتم منتدى عام ٢٠١٩ دورة الاستعراض الأولى تحت عنوان ''تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة''. وبحلول ذلك الوقت، ستكون ١٤٢ من البلدان قد قدمت المجموعة الأولى من تقاريرها المرحلية عن جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفا.

*العمل المناخي العالمي*

٣٨ - من خلال الجهود المتعددة الأطراف، اعتُمدت ''لائحة قواعد'' بشأن كيفية تنفيذ اتفاق باريس في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في كاتوفيتسته ببولندا، ترافقت مع مبادرات أطلقها القطاع الخاص والحكومات والجهات الفاعلة المحلية. ويهدف اتفاق باريس إلى الإبقاء على متوسط ارتفاع الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين هذا القرن وإلى كفالة ألا يتجاوز ارتفاع درجات الحرارة ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي.

٣٩ - وبدعم من الأمانة المعنية بتغير المناخ، وُضعت لائحة قواعد، عُرفت بمجموعة كاتوفيتسه لتغير المناخ، تحدد كيفية قيام الدول الأعضاء بتقديم المعلومات عن مساهماتها المحددة وطنيا، بما في ذلك كيفية قيامها بقياس مستويات خفض الانبعاثات والإبلاغ عنها والتحقق منها. ومن عناصرها الرئيسية إطارٌ مفصّل للشفافية من أجل تعزيز الثقة فيما بين الدول بشأن الإجراءات التي تتخذها في مجال التصدي لتغير المناخ.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٨، استحدثت الأمم المتحدة أيضا مرصد إطار سنداي على شبكة الإنترنت، الذي يتيح للدول الأعضاء تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف إطار سنداي للحد من أخطار الكوارث. وتقدم منظومة الأمم المتحدة بأسرها الدعم للعديد من البلدان لكي تضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع خططها الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.

### نتائج أخرى بارزة

*زيادة تمويل التنمية*

٤١ - في عام ٢٠١٨، استمرت الأمم المتحدة في دفع عجلة التقدم بشأن تمويل خطة التنمية المستدامة (انظر E/FFDF/2018/3). ويسّرت المنظمة قيام منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٨ بوضع توجيهات سياساتية عملية بشأن الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. واستنادا إلى التوصيات الواردة في التقرير المعنون ”تمويل التنمية: التقدم والآفاق، ٢٠١٨“[٢]، شاركت الأمم المتحدة أيضا في تصميم خطة للعمل العالمي.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أطلق الأمين العام استراتيجيته لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي يحدد فيها الإجراءات الرامية إلى تحسين مواءمة السياسات الاقتصادية العالمية والنظم المالية وتعزيز استراتيجيات التمويل المستدام على الصعيدين الإقليمي والوطني. واستشرافا للمستقبل، ستساعد الأمم المتحدة على بناء توافق في الآراء بشأن تعريف الاستثمار المستدام وقياس أثره.

٤٣ - وكثّفت الأمم المتحدة شراكتها مع مجموعة البنك الدولي في عام ٢٠١٨، فوقّعت إطارا للشراكة الاستراتيجية من أجل خطة عام ٢٠٣٠، بهدف توطيد الالتزامات المشتركة بشأن التعاون في أربعة مجالات رئيسية هي: التمويل ودعم التنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والعمل العالمي الحاسم بشأن تغير المناخ؛ والعمل المشترك في سياقات ما بعد الأزمات وسياقات العمل الإنساني؛ وتسخير البيانات من أجل تحسين نتائج التنمية.

*تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على السلام*

٤٤ - وافقت الدول الأعضاء على قرار تاريخي بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين الدعم المقدم لخطة عام ٢٠٣٠، عن طريق زيادة فعالية الأفرقة القطرية وتعزيز خضوعها للمساءلة وتماسكها، وكذلك تمكين المنسقين المقيمين. وعملت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يدا بيد من أجل وضع الأساس في عام ٢٠١٨ لضمان الانتقال الناجح لنظام المنسقين المقيمين وإنشاء مكتب جديد قائم بذاته للتنسيق الإنمائي داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتم إعطاء الأولوية للشراكات المؤسسية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ودعم الدول الأعضاء، وذلك من خلال إنشاء أطر للشراكة الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية وغيرهما.

٤٥ - وستؤدي إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية إلى تقليل التجزؤ في استجابة منظومة الأمم المتحدة في الميدان. وستعزز المساءلة وتشجع الاتساق. كما أن تحسين التنسيق المرتبط بسياقات معيّنة على صعيد الإجراءات المتعلقة ببناء السلام والتنمية والعمل الإنساني يتيح فرصا لتحسين التخفيف من المخاطر وتعزيز التوصل إلى المزيد من النتائج المستدامة وكفالة عدم ترك أحد خلف الركب.

٤٦ - وتقود المنظمة عملية تحوّل في العقلية، فتبذل الجهود على صعيد الكيانات المتقوقعة وتعمل على كسر العزلة فيما بينها من أجل معالجة الصلة بين الشؤون الإنسانية والإنمائية وروابطها بالسلام بطريقة تآزرية عن طريق الأخذ بنهج متسق شامل للمنظومة بأسرها. وأُنشئت اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.18.I.5.

بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي لتكون بمثابة آلية لحل المشاكل الحرجة دعما للجهود الميدانية ومن أجل تعزيز التنسيق على صعيد الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة السلام.

*ضمان توافر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة*

٤٧ - في إطار من التعاون الوثيق مع الشركاء في التنمية والمصارف الإنمائية الإقليمية والقطاع الخاص، عززت الأمم المتحدة جهودها في مجال الدعوة من أجل استخدام مصادر جديدة للبيانات وتكنولوجيات مبتكرة لتحسين توافر إحصاءات عالية الجودة وبيانات جغرافية مكانية وأدلة يُسترشد بها في صنع القرارات، ولتعزيز المساءلة الجماعية عن تحقيق النتائج وفقا لخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة.

٤٨ - وأنشأت المنظمة أيضا نهجا منسقا ومتماسكا لكفالة الهويات القانونية للجميع من أجل المساعدة على سدّ الفجوة العالمية في الهوية التي تؤثر على نحو بليون شخص. ومن خلال اتباع هذا النهج الموحّد، تدعم الأمم المتحدة الدول الأعضاء في بناء نظم شاملة ومملوكة للبلدان ومستدامة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وإدارة الهوية، ويمكنها أيضا أن توفّر المعلومات والبيانات اللازمة لتعزيز المكاسب الاجتماعية - الاقتصادية، وتحسين الإدارة العامة، وتعزيز تخطيط الدعم الإنمائي وتحسين توجيهه نحو أهدافه ورصد تقدمه وأثره.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يعمل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات الهجرة على بناء وتعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع بيانات الهجرة وتحليلها ونشرها دعما لجهود البلدان الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

*التصدي لتغير المناخ بدعم من الأمم المتحدة*

٥٠ - يشكل حلّ مشكلة تغير المناخ خطوة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وإعمال خطة عام ٢٠٣٠. فالعالم أبعد ما يكون عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف اتفاق باريس، إذ يتجه نحو ارتفاع في درجات الحرارة العالمية يتراوح بين ٣ و ٥ درجات مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، مما قد يخلّف أثرا كارثيا على أي مكاسب إنمائية تحققت حتى الآن.

٥١ - وعلى مدار عام ٢٠١٨، وقفت منظومة الأمم المتحدة صفا واحدا من أجل تسليط الضوء على أزمة المناخ الوشيكة. وتعاونت مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة بشأن إعداد تقرير خاص رائد، يحدد السبل المؤدية إلى كفالة ألا يتجاوز ارتفاع درجة الحرارة العالمية ١,٥ درجة مئوية. واستجابة لذلك، أولت منظومة الأمم المتحدة الأولوية لتقديم الدعم للدول الأعضاء في وضع خطط وطنية طموحة واستراتيجيات طويلة الأجل لخفض انبعاثات الكربون. واستجابت كيانات الأمم المتحدة لطلب الأمين العام عقد مؤتمر قمة معني بالمناخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ للمساعدة على تعزيز الالتزامات الوطنية المتعلقة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة ودعم تدابير التكيف، مع إبراز التحولات التي شهدتها معظم الصناعات العالية الانبعاثات.

*عدم ترك أحد خلف الركب والإدماج والتمكين*

٥٢ - من أجل مساعدة الدول الأعضاء في مجال ”عدم ترك أحد خلف الركب“، فإن العمل المضطلع به لوضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لعقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧) ركّز على التعجيل باتخاذ إجراءات عالمية من أجل التوصل إلى عالم خالٍ من الفقر. ودعمت الأمم المتحدة الإصلاحات القانونية والتخطيط والميزنة المراعيين للمنظور الجنساني، وقامت، في إطار من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بإطلاق مبادرة غير مسبوقة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وصُمِّمت استراتيجية الأمم المتحدة للشباب من أجل توسيع نطاق الإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية المتخذة لإعمال حقوق ١,٨ بليون من الشباب في جميع أنحاء العالم والاستفادة من إمكاناتهم باعتبارهم عوامل تغيير. وتناول أول تقرير رئيسي على الإطلاق عن الإعاقة والتنمية، هو ”تقرير الإعاقة والتنمية“[٣]، التقدم المحرز بشأن الإعاقة في سياق خطة عام ٢٠٣٠، وخلص إلى أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لتمكين بليون شخص من ذوي الإعاقة في العالم.

*دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية*

٥٣ - في عام ٢٠١٨، قدمت الأمم المتحدة الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا، الذي ستعقده الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. كما قدمت المنظمة المشورة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن كيفية تلبية التزاماتها بموجب اتفاق باريس، بما في ذلك من خلال تصميم الاستراتيجيات من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وبناء القدرات من أجل التكيف، والحصول على التمويل المتعلق بالمناخ، وتعزيز القدرة على الصمود.

*تقييم اتجاهات التنمية المستدامة وتسخير التكنولوجيا والبيانات*

٥٤ - من أجل تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، شرعت الأمم المتحدة بالعمل في عام ٢٠١٨ مع فريق مستقل من العلماء سوف يقوم بإعداد التقرير العالمي الأول عن التنمية المستدامة. وسيتضمن التقرير، الذي سيتم إطلاقه في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، تحليلا للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيحدد المجالات الرئيسية التي يمكن فيها للتدخلات السياساتية أن تضع العالم على مسار أكثر استدامة.

٥٥ - واستجابة للتغيير غير المسبوق الذي حملته التكنولوجيات الرقمية وآثارها المحتملة على خطة عام ٢٠٣٠، دعا الأمين العام إلى إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتعاون الرقمي في عام ٢٠١٨. ويتضمن تقرير الفريق[٤] مقترحات عملية بشأن كيفية تعزيز التعاون في الفضاء الرقمي. وسيكون تعزيز التعاون العالمي بالغ الأهمية لإعمال جميع ما تنطوي عليه التكنولوجيات الرقمية من إمكانات، والتخفيف مما تحمله من مخاطر، والحد من آثارها غير المقصودة.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت المنظمة طائفة واسعة من المبادرات التكنولوجية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وشمل ذلك تيسير المنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بالعلم والتكنولوجيا

(٣) *Disability and Development Report: Realizing the Sustainable Development Goals by, for and with Persons with Disabilities* (United Nations publication, Sales No. E.19.IV.4).

(٤) United Nations, “The age of digital interdependence”, 2019.

والابتكار؛ ومبادرة إتاحة وصول الجميع إلى الفضاء؛ وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن مركز البيانات المفتوح المتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛ ومشاريع البيانات التعاونية المنفذة في إطار الفريق العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية.

### آفاق المستقبل

٥٧ - ستبني المنظمة على ما اضطلعت به من أعمال في عام ٢٠١٨ لمواصلة تعزيز دعمها الاستراتيجي والفني لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه وللجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وذلك لتعظيم ما لذلك من أثر في الميدان.

٥٨ - وستؤدي إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز المساءلة عن تحقيق النتائج وزيادة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن أجل المساعدة في الحفاظ على السلام، ومرافقة عمليات الانتقال من حالات عدم الاستقرار، وتهيئة بيئات تفضي للتنمية المستدامة، ستواصل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية للوقاية والتركيز على الأسباب الجذرية للضعف. والمنظمة ملتزمة بتسليط ضوء جديد على المواضيع المستجدة والناشئة، والأخذ بنهج يسخّر فوائد التقدم الرقمي من أجل التنمية المستدامة، ويتفادى في الوقت نفسه ما قد يعترضها من عثرات.

## باء – صون السلام والأمن الدوليين

### السياق

٥٩ – خلال عام ٢٠١٨، أكدت الاتجاهات العالمية، بما انطوت عليه من تحديات، على ضرورة اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف من أجل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وإدامته. فقد استمر تجدد النزاع بعد عقود من التراجع. وتسببت الحروب والعنف والاضطهاد في تهجير نحو ٧١ مليون شخص. وطال العنف عددا أكبر من المناطق كما ازداد عدد أطراف النزاعات، مما خلّف عواقب وخيمة على المدنيين. وغالبا ما كانت النزاعات إقليمية الطابع، واستمر الإرهاب والتطرف العنيف رغم إحراز بعض التقدم.

٦٠ – وبصورة أعم، ظل سوء الحوكمة وعدم المساواة في الوصول إلى الفرص يغذيان السخط في المجتمعات. فمكاسب الحوكمة التي تحققت بشق الأنفس باتت عرضة للخطر، كما أن الحيّز المتاح للسياسات الشاملة يستمرّ في التقلص، مما قد ينذر بحدوث قلاقل. كما شكلت الانتخابات أحيانا أسبابا للعنف، وذلك في الحالات التي افتقرت فيها إلى الشمول والسلمية. وعلى الرغم من المزايا التي حملها التقدم التكنولوجي، فإنه أدى أيضا إلى حدوث تعطيلات.

٦١ – وشهد هذا العام أيضا الذكرى السنوية السبعين لإنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد شهد السياق التي تجري فيه عمليات حفظ السلام اليوم تغيرا هائلا منذ عام ١٩٤٨. فالعديد من الأماكن التي يصدر فيها مجلس الأمن الآن تكليفا بإنشاء بعثات حفظ سلام تواجه أزمات طويلة الأمد تدخل فيها أطراف متخاصمة متعددة، وعمليات سلام متعثرة، وجريمة منظمة، وهجمات من المتطرفين العنيفين أو الإرهابيين.

٦٢ – ومن أجل النجاح في التصدي لهذه الاتجاهات المعقدة، يحتاج العالم إلى عمليات سياسية شاملة، واستجابات عالمية منسقة، ومؤسسات متعددة الأطراف تتسم بالفعالية.

٦٣ – وفي بيئة عام ٢٠١٨ التي اكتنفتها التحديات، تمكن المجتمع العالمي أيضا من إحراز تقدم. فالتقارب بين إريتريا وإثيوبيا حوّل الديناميات السياسية في القرن الأفريقي. واتفاق وقف إطلاق النار المتعلق بميناء الحديدة أعطى زخما جديدا لإنهاء الأزمة في اليمن. وحمل إبرام اتفاق سلام أملا متجددا إلى جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأنجز العراق وشركاؤه عمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأسفر العديد من العمليات الانتخابية، من مدغشقر إلى ملديف، عن عمليات نقل سلمية للسلطة. كما أن الاتفاق بين اليونان ومقدونيا الشمالية أعاد تأكيد التفاؤل بإمكانية حل النزاعات والمنازعات وإن طال أمدها.

٦٤ – ودعما للعمل المتعدد الأطراف، وافقت الدول الأعضاء أيضا على إصلاح ركيزة السلام والأمن التابعة للأمانة العامة[٥]. وأيّد أكثر من ١٥٠ دولة إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام[٦]. وتشكل هذه المبادرة المتعددة السنوات الآن جدول الأعمال الأساسي للأمم المتحدة لتعزيز حفظ السلام باعتباره إحدى الأدوات الأكثر فعالية لحفظ السلام والأمن الدوليين.

(٥) انظر reform.un.org/content/peace-and-security-reform.

(٦) انظر www.un.org/a4p.

### الأهداف الرئيسية

٦٥ - استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والولايات المنوطة بمجلس الأمن والجمعية العامة، تدعم الأمم المتحدة الدول الأعضاء من خلال البرامج الرئيسية للسلام والأمن الدوليين. وتساعد الأمم المتحدة، من خلال برامجها للشؤون السياسية ولبناء السلام وحفظه، في منع نشوب النزاعات وإداراتها وتسويتها بالوسائل السلمية. وعقب الإصلاحات الأخيرة، توثّقت عرى التكامل بين تلك البرامج مما يمكّنها من تطبيق نهج ''الركيزة ككل'' على نحو فعال. وبالشراكة مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة والمنظمات الإقليمية والجهات المساهمة، توفر المنظمة أيضا طائفة من الحلول الأخرى للمساعدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

٦٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ الأمم المتحدة برامج مخصصة للتصدي للعنف ضد الأطفال وللعنف الجنسي في حالات النزاع، وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المنظمة. ولديها أيضا برنامج بشأن منع الإبادة الجماعية.

### النواتج والنتائج الرئيسية

*منع نشوب النزاعات وإداراتها وتسويتها*

٦٧ - في عدة حالات خلال العام، ساعدت الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات أو نزع فتيل التوترات. ففي مدغشقر على سبيل المثال، عملت بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين للمساعدة على حل الخلافات قبل الانتخابات الرئاسية. وساهم العمل الجماعي في تشكيل حكومة توافقية وعقد انتخابات رئاسية كانت سلمية إلى حد كبير، ومن ثم تسليم السلطة. وفي الصومال، عملت الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل احتواء التوترات بين بونتلاند و ''صوماليلاند''. وفي مالي، كانت المساعي الحميدة التي بذلتها الأمم المتحدة - بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - بالغة الأهمية في منع التصعيد خلال أول انتخابات رئاسية تجري منذ توقيع اتفاق السلام لعام ٢٠١٥. وللمساعدة في تسوية الحالة التي طال أمدها في الصحراء الغربية، ساعدت الأمم المتحدة في عقد الاجتماع الأول للأطراف منذ ست سنوات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان لبعثة الأمم المتحدة تأثير إيجابي على صعيد تحقيق الاستقرار أسهم في إجراء الانتخابات الرئاسية التي أدت إلى أول عملية نقل سلمي للسلطة.

**إضاءة: التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلام والأمن**

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وقّع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إعلانا مشتركا[أ] يحدد المبادئ التوجيهية لتعاونهما في الاستجابة لحالات النزاع والأزمات في أفريقيا، بما في ذلك التعاون مع عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. ويشكل الاتفاق جزءا من التعاون المتنامي بين المنظمتين.

(أ) الإعلان المشترك لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٦٨ - وساعدت الأمم المتحدة في التوصل إلى عدة اتفاقات أخرى من أجل تعزيز السلام. ففي اليمن، أسفرت المحادثات التي جرت بقيادة الأمم المتحدة عن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بشأن ميناء الحديدة، مما ولّد أملا بالتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الأسوأ في العالم. وفي أعقاب جهود الوساطة الطويلة الأمد التي بذلتها الأمم المتحدة، وقعت اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً اتفاقا تاريخيا لتسوية منازعة بشأن اسم البلد الأخير، الذي بات يُعرف الآن بمقدونيا الشمالية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، كانت قيادة الاتحاد الأفريقي والدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة ضروريين للتوصل إلى اتفاق سلام مع الجماعات المسلحة. وفي جنوب السودان، وفّرت بعثة حفظ السلام دعما بالغ الأهمية من أجل إبرام اتفاق سلام منشط بين الأطراف. وفي الجمهورية العربية السورية، واصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى تنفيذ مذكرة التفاهم الموقّعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن إدلب لحماية المدنيين وتيسير انطلاق عملية سياسية ذات مصداقية.

**إضاءة: الابتكار وحدوث طفرة في الجهود الدبلوماسية**

في ٢٠١٨، تعاونت الأمم المتحدة مع مركز الحوار في المجال الإنساني من أجل وضع مجموعة أدوات في مجال التكنولوجيات الرقمية والوساطة في النزاعات المسلحة، مما يساعد أفرقة الأمم المتحدة على استكشاف مخاطر وفوائد التكنولوجيات الرقمية في تحليل النزاعات، والعمل مع الأطراف، واستيعاب الجميع، والاتصالات الاستراتيجية.

٦٩ - وفي جميع تلك السياقات، شكل الحضور السياسي للأمم المتحدة في الميدان عاملا أساسيا لإحراز تقدم لم يتحقق إلا بعد جهد جهيد. ونشرت المنظمة أكثر من ٣٠ من البعثات السياسية الخاصة أو المكاتب أو المبعوثين في بلدان ومناطق كانت موضع قلق خلال العام، بما في ذلك بعثات سياسية كبيرة في أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وكولومبيا وليبيا واليمن والشرق الأوسط. وفي المجموع، كان للأمم المتحدة دور في أكثر من ٩٠ حالة، وذلك عن طريق تقديم الإنذار المبكر والتحليل وبذل المساعي الحميدة وخدمات الوساطة لدعم الدول الأعضاء في منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام.

٧٠ - ودعما للولايات الصادر بها تكليف من مجلس الأمن، أبقت الأمم المتحدة أيضا على ١٤ عملية لحفظ السلام في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بالإضافة إلى مكتب الدعم التابع لها في الصومال. وفي المجموع، طلبت الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة أن تقوم بنشر أو دعم ١١٨ ٠٠٠ من الأفراد النظاميين و ١٧ ٠٠٠ من الموظفين المدنيين (A/73/776)، مما يمثّل انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة عن مستويات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ عقب إنجاز البعثة في ليبريا والانتقال إلى تشكيلات جديدة في منطقة دارفور بالسودان وفي هايتي.

٧١ - ولا يزال حفظ السلام يمثل أكبر استثمار في الموارد بالنسبة للمنظمة. ففي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بلغ الإنفاق على عمليات حفظ السلام ٧ بلايين دولار (أو نحو نصف مجموع نفقات الأمانة العامة للأمم المتحدة)، وهو أقل بحوالي ١ بليون دولار من مستويات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وعمل موظف واحد من أصل كل اثنين من الموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام، بما يشمل بعض أصعب البيئات، من قبيل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومالي. وجاد نحو ١٠٠ من حفظة السلام بأرواحهم أثناء أداء واجبهم في عام ٢٠١٨.

*دعم بناء السلام*

٧٢ - عقب اتخاذ قرارين تاريخيين في عام ٢٠١٦، ركّزت الأمم المتحدة على خدمة الأمم بشكل أفضل فيما يتعلق بهدف الحفاظ على السلام. وفي هذا السياق، فإنها تساعد لجنةَ بناء السلام وتدير صندوقَ بناء السلام من أجل تشجيع الدعم المقدم للجهود الوطنية وتعزيز الشراكات على نطاق المنظومة، بما في ذلك مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

٧٣ - فعلى سبيل المثال، عملت الأمم المتحدة مع لجنة بناء السلام من أجل وضع استراتيجية منقّحة للتصدي للأسباب الجذرية لأزمة منطقة الساحل، حيث صعّب الإرهاب والتطرف العنيف تركيز الاهتمام الدولي على العوامل الأساسية المسببة للنزاعات من قبيل ضعف مؤشرات التنمية، والنزاع على الأراضي، وتغير المناخ. واستثمر صندوق بناء السلام أكثر من ٦٠ مليون دولار للشروع في تنفيذ الاستراتيجية. وفي المجموع، وافق الصندوق على ١٨٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨ لتنفيذ مشاريع في ٤٠ بلدا من أجل تعزيز الاستقرار والحفاظ على السلام.

**إضاءة: الشباب والسلام والأمن**

شكل إصدار ”السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة حول الشباب والسلام والأمن“ (انظر A/72/761-S/2018/86)، محطة بارزة في خطة الشباب والسلام والأمن. وأدّت الدراسة، التي شددت على الإسهام الإيجابي للشباب في الحفاظ على السلام، إلى اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٤١٩ (٢٠١٨). وسيقوم فريق مكرس لهذه الغاية بتنسيق إشراك الشباب في السياسات والبرامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

*حماية المدنيين*

٧٤ - تقع حماية المدنيين في صميم العديد من ولايات الأمم المتحدة. وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، كانت ثمانٍ من بعثات حفظ السلام مكلّفة بمهمة محددة في مجال حماية المدنيين. وتحقيقا لهذه الغاية، تعاون الأفراد المدنيون والعسكريون وأفراد الشرطة، استنادا إلى الاستراتيجيات المتكاملة. ففي جنوب السودان على سبيل المثال، وفّروا الحماية المادية لما عدده ١٩٠ ٠٠٠ من النساء والأطفال والرجال في مواقع الحماية التابعة للأمم المتحدة. وساعد حفظة السلام أيضا على إنشاء بيئات حماية للعديد من الناس في أماكن أخرى، بما في ذلك عن طريق توفير المساعدة إلى السلطات في مالي. وفي المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى انخفاض مطّرد في التهديدات التي تستهدف المدنيين. وهناك، ساعد حفظة السلام في إلقاء القبض على ٥٧ من قادة الجماعات المسلحة، وإخضاع ٢٨٧ من مرتكبي أعمال العنف للمساءلة، وإثبات وقوع أكثر من ٤٠٠ ٥ من انتهاكات حقوق الإنسان. ودعمت بعثة الأمم أيضا المتحدة العاملين في المجال الصحي في احتواء انتشار فيروس إيبولا.

٧٥ - وعملت الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء لزيادة مجموعة الأفراد العسكريين والمعدات العسكرية المتاحة لعمليات النشر، وذلك من أجل المساعدة على سد الثغرات في مجال الحماية في مختلف بعثاتها. وبنهاية عام ٢٠١٨، كان قد تم تسجيل ٢٧٠ تعهدا بتوفير أكثر من ٢٠ نوعا من هذه القدرات من ٨٦ من الدول الأعضاء. وللمرة الأولى، وصلت تسع وحدات عسكرية من خمسة بلدان مساهِمة إلى أعلى مستوى للنشر السريع. وثمة عدد يصل إلى ٣٠٠ ٢ من قواتها متاح الآن للنشر في غضون ٦٠ يوما.

*المساعدة الانتخابية*

٧٦ - شهد عام ٢٠١٨ إجراء حوالي ٧٠ عملية انتخاب واستفتاء وطنية على نطاق العالم. وقدمت الأمم المتحدة الدعم في مجال تنمية القدرات لأكثر من ٥٠ من الدول الأعضاء و ٥ منظمات إقليمية بشأن العمليات والمؤسسات الانتخابية. واضطلعت أفرقة الأمم المتحدة بأكثر من ٩٠ من بعثات تقييم الاحتياجات والبعثات الاستشارية. وقدمت المنظمة أيضا مساعدة مباشرة في إجراء ١٨ عملية انتخاب. ففي العراق مثلا، قدمت الدعم للأعمال التحضيرية للانتخابات، وأسدت المشورة بشأن إعادة فرز الأصوات. وفي مدغشقر، كانت مشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أساسية في دعم المؤسسات الانتخابية. وفي الكاميرون، ساعدت المنظمة المؤسسات الوطنية في تنظيم الانتخابات الرئاسية، ودعمت إجراء الانتخابات البرلمانية في أرمينيا.

*المؤسسات المعنية بسيادة القانون وقطاع الأمن*

٧٧ - كان الدعم المقدم من الأمم المتحدة للمؤسسات المعنية بسيادة القانون وقطاع الأمن جزءا لا يتجزأ من ولايات ٢٠ من بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية وفي سياقات غير مرتبطة بالبعثات. فعلى سبيل المثال، أسهم برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو في نجاح تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار. وفي بوركينا فاسو وغامبيا، قامت الأمم المتحدة بإسداء المشورة بشأن كيفية وضع سياسات الأمن الوطني. وفي ١٨ من البلدان والأقاليم، ساعد الدعم المقدم من الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام وغيرها من الأخطار الناجمة عن المتفجرات على تعزيز السلامة وتيسير جهود المعونة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت الأمم المتحدة أيضا دعم السلطات الوطنية في مجال التحقيق مع مرتكبي الجرائم الخطيرة ومقاضاتهم. وفي جميع البعثات الميدانية، ساعد أكثر من ١٠ ٠٠٠ من عناصر شرطة الأمم المتحدة على حماية المدنيين، ومنع الجريمة، وبناء قدرات الشرطة المحلية باتباع نُهج موجهة نحو المجتمعات المحلية.

*السياسات والتقييم والتدريب*

٧٨ - بذلت الأمم المتحدة في العام الماضي جهدا كبيرا في مجال وضع السياسات والتقييم والتدريب. فمنذ أواخر عام ٢٠١٧ مثلا، أنجزت المنظمة ثمانية استعراضات مستقلة لبعثات حفظ السلام أشرفت عليها جهات خارجية. وفحصت هذه الاستعراضات التي جرت من القمة إلى القاعدة العمليات الميدانية من جميع جوانبها وركزت على طرق تحسين تنفيذ الولايات. وبالاقتران مع تقرير الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز الذي أُسندت إليه مهمة التفتيش فيما يتعلق بالوفيات والإصابات الناجمة عن أعمال العنف في صفوف حفظة السلام، ساعدت الاستعراضات على النهوض بالإجراءات. فعلى سبيل المثال، قامت أفرقة الأمم المتحدة بوضع وتجريب نظام شامل لتقييم الأداء سوف يبدأ تنفيذه بشكل كامل بحلول عام ٢٠٢٠.

*شؤون مجلس الأمن*

٧٩ - عقد مجلس الأمن أكثر من ٤٠٠ من الجلسات والمشاورات، ونظر في ٢٠٠ ١ وثيقة، واتخذ ٥٤ قرارا وأكثر من ٢٠٠ مقرر في عام ٢٠١٨. وقدمت أفرقة الأمم المتحدة خدمات الأمانة للمجلس، ودعمت هيئاته الفرعية (بما في ذلك ١٤ من لجان الجزاءات) وأسهمت في البحث والتدريب. وبدأت المنظمة أيضا في تتبع مشاركة المرأة في اجتماعات المجلس للمساعدة في زيادة إسماع صوت المرأة في عملية صنع القرارات العالمية.

*العنف ضد الأطفال، والأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع وحقوق الضحايا*

٨٠ - من أجل تحفيز العمل العالمي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة غالبا بالنزاع، فإن للأمم المتحدة ثلاثة من الممثلين والمناصرين الرفيعي المستوى الذين واصلوا، في عام ٢٠١٨، إذكاء الوعي وتوفير القيادة ومواصلة جهود الدعوة وجمع البيانات والتعاون مع الشركاء لتيسير العمل. ففي كوت ديفوار مثلا، عملت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع مع السلطات بشأن تطبيق سياسة تقضي بعدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي في القوات المسلحة. وفي جنوب السودان، تم تسريح أكثر من ٩٠٠ طفل من صفوف الجماعات المسلحة، وذلك في أعقاب جهود الدعوة التي بذلتها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والتعاون على نطاق المنظومة. ودعما لحقوق الأطفال، قامت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال بإعداد تقرير جديد بشأن حماية الأطفال من التنمّر ليكون بمثابة منبر عالمي فريد لإسماع أصوات الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المدافعون عن حقوق الضحايا لكي يجتمع قادة أكثر من ٧٠ من كيانات منظومة الأمم المتحدة والحكومات على إعادة تأكيد التدابير الرامية إلى مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المنظمة.

## آفاق المستقبل

٨١ - سيدخل برنامج الأمم المتحدة الطموح لإصلاح ركيزة السلام والأمن عامه الثاني في عام ٢٠٢٠. وبدأت تظهر بالفعل الثمار المرجوة من إنشاء هيكل إقليمي واحد في المقر من أجل تحسين التعاون الداخلي بشأن الاستراتيجية والعمليات، وكذلك من خطة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفي السنة المقبلة، تتوقع الأمم المتحدة أن تعالج الطائفة الكاملة من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، من منع نشوب النزاعات إلى حل النزاعات، ومن حفظ السلام إلى بناء السلام، بطريقة أكثر تنسيقا وتماسكا وفعالية.

## جيم – تنمية أفريقيا

### السياق

٨٢ – في حين تستمر اقتصادات أفريقيا في التعافي، لا تزال هناك تحديات تواجه النمو الشامل، مثل البطالة وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والحقوق. والأمم المتحدة ملتزمة التزاما ثابتا بدعم أفريقيا في الحد من الفقر، وتمكين الناس، وزيادة مشاركة النساء والشباب، ومواصلة العمل المؤدي إلى التحوّل، والاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ، وتعزيز التنمية الشاملة للجميع.

### الأهداف الرئيسية

٨٣ – لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة برنامجان هامان يندرجان في إطار الدعم المقدم لتنمية أفريقيا. فمن خلال المستشار الخاص المعني بأفريقيا، تساعد الأمم المتحدة على زيادة الوعي الدولي بالمسائل التي تؤثر على أفريقيا، وتعزز الاتساق في عمل المنظمة على صعيد الصلة بين السلام والأمن والتنمية. ومن خلال عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تعزز الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، وتساعد على تعزيز التكامل داخل المنطقة وتروجّ للتعاون الدولي.

### النواتج والنتائج الرئيسية

٨٤ – خلال عام ٢٠١٨، واصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعميق الشراكة القائمة بينهما. وتجلى ذلك في مظاهر من أهمها وضع إطار جديد للتنمية المستدامة بين المنظمتين، تم توقيعه في كانون الثاني/يناير، يتوخى تعزيز التنسيق لضمان تعميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وإدماجهما في خطط التنمية الوطنية ولكفالة إسهامهما بشكل إيجابي في تحقيق تحول هيكلي محوره الناس ومراعٍ للكوكب في أفريقيا.

٨٥ – ودعما لخطط التنمية العالمية والإقليمية، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على سبيل المثال، مجموعة أدوات تيسّر التخطيط والإبلاغ المبسّطين من جانب الحكومات الأفريقية بشأن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وللمساعدة في النهوض بالتكامل الإقليمي، تعاونت الأمم المتحدة ووكالة الاتحاد الأفريقي الجديدة للتنمية في دعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وواصلت الأمم المتحدة أيضا دعم الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز التأهب وبناء القدرة على الصمود من خلال أطر الحد من مخاطر الكوارث.

٨٦ – وعملت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي من أجل تعظيم ما للهجرة من أثر إيجابي على القارة ومعالجة ما لها من تحديات. وفي هذا السياق، تَركَّز دعم الأمم المتحدة على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

### آفاق المستقبل

٨٧ – ستواصل الأمم المتحدة بذل جهود الدعوة المستمرة على الصعيد العالمي بشأن المسائل الأفريقية وإجراء بحوث سياساتية رائدة بشأن الأولويات الرئيسية، مع الحرص في الوقت نفسه على توفير المشورة في مجال السياسات على الصعيدين الإقليمي والقطري. وفي هذا السياق، ستقوم المنظمة بمناصرة ودعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى المساعدة على ”إسكات البنادق“ بحلول عام ٢٠٢٠، والنهوض بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق)، واتفاق باريس (FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق). وستصب هذه الجهود في بوتقة الدعم الأوسع نطاقا المقدم من الأمم المتحدة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

## دال – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

### السياق

٨٨ – قبل سبعين عاما، ومع اعتماد الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في قرارها ٢١٧ (د-٣)، أعلنت الدول الأعضاء أن مواد الإعلان تشكل المعيار المشترك للإنجاز بالنسبة لجميع الشعوب والأمم. والتزمت بالسعي إلى ضمان الاعتراف الشامل والفعال بهذه الحقوق والحريات ومراعاتها.

٨٩ – وخلال العقود السبعة الماضية، تحققت مكاسب مشجعة في مهمة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع. غير أن المسيرة العالمية من أجل المساواة في الحقوق قد تركت الكثير من الناس خلف الركب. ولا يزال الناس يتحملون وطأة الاضطراب والمعاناة في النزاعات التي تؤدي إلى تشريد السكان على نطاق غير مسبوق، في الوقت الذي تواجه فيه الإنسانية جمعاء خطرا وجوديا وداهما يتمثّل في تغير المناخ. وخارج إطار النزاعات، فإن تزايد أوجه عدم المساواة والمظالم التي لم تحلّ يؤدي إلى تأجيج الاستياء والكراهية والعنف. كما أن القيم وأوجه التقدم التي تم تحقيقها على نطاق عالمي والترويج لها من خلال النظام المتعدد الأطراف قد أصبحت على المحك.

### الأهداف الرئيسية

٩٠ – في إطار التصدي لهذه التحديات، تقوم الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية ذات الصلة بتعزيز وتشجيع احترام الحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وتركز المنظمة، وفقا لولايتها، على تعميم مراعاة حقوق الإنسان، وتعزيز الحق في التنمية، والاضطلاع بالبحث والتحليل، وبذلك بهدف مواصلة إدماج جميع حقوق الإنسان في أعمال منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها، فضلا عن تعزيز القدرة الوطنية للدول الأعضاء. وتدعم المنظمة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، وتقدم خدمات استشارية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والشركاء في الميدان على النهوض بحقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك في حالات الأزمات.

### النواتج والنتائج الرئيسية

*زيادة تنفيذ نتائج الآليات الدولية لحقوق الإنسان*

٩١ – على غرار السنوات السابقة، ولّدت الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التي تدعمها الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات ولجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق معلومات لمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة ومعالجة الشواغل في الوقت المناسب. كما قامت الأمم المتحدة، من خلال مشاريعها للتعاون التقني، بتعزيز قدرات أكثر من ٥٠ من الدول الأعضاء في عام ٢٠١٨.

*تعزيز سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان*

٩٢ – ساعدت الأمم المتحدة على تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال سيادة القانون بناء على طلبها، ودعمتها في إنشاء آليات المساءلة وتعزيزها. والمساءلة أساسية لتسوية النزاعات والمظالم السابقة، كما أنها تساهم في منع الانتهاكات والاعتداءات. ووفرت الأمم المتحدة الخبرة اللازمة لإنشاء آليات للعدالة الانتقالية، ودعمت عملها اليومي، وكما دعمت عمل الجهات القضائية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، بما في ذلك عن طريق المساهمة في حماية الضحايا وإشراكهم.

*منع الانتهاكات وتعزيز حماية حقوق الإنسان*

٩٣ - يشكل تعزيز خطة حقوق الإنسان أداة رئيسية لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد واصلت الأمم المتحدة تطبيق تدابير بديلة لتسوية المنازعات من أجل كفالة حماية حقوق الأشخاص الضعفاء، كما في المنازعات على الأراضي وفي الحالات التي تنطوي على توترات بين المشردين داخليا واللاجئين والمجتمعات المضيفة في غرب أفريقيا. ووضعت المنظمة أدوات للإنذار المبكر تقوم على حقوق الإنسان، مما ساعد على حماية المدنيين ومنع ظهور توترات جديدة من خلال تمكين أصحاب المصلحة من أن يكونوا أفضل استعدادا والتدخل في وقت أبكر.

*تعزيز المساواة ومكافحة التمييز*

٩٤ - يكمن تغير المناخ وراء عدد متزايد من تدفقات الهجرة، إذ ينطوي على تهديدات وجودية ويعمّق أوجه عدم المساواة. ومن خلال إجراء بحوث متعمقة بشأن تغير المناخ وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين عبر الحدود (انظر A/HRC/38/21 و A/HRC/37/35)، ساهمت الأمم المتحدة في وضع نهج قائم على الحقوق إزاء الهجرة المتصلة بالمناخ.

*إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة*

٩٥ - يضع التعهد بـ ''عدم ترك أحد خلف الركب'' مبادئ حقوق الإنسان المتصلة بالمساواة وعدم التمييز في صميم خطة عام ٢٠٣٠. وعملت الأمانة العامة مع وكالات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق تغيير في الفهم المتعلق بالأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة. وقد أُحرز تقدم في الانتقال من الأخذ بنهج طبي إلى الأخذ بنهج اجتماعي ومن ثم إلى نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة في سياسات منظومة الأمم المتحدة، مما يعكس الآن بصورة أفضل مبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

*تعزيز المشاركة وحماية الحيز المدني*

٩٦ - تشير تقديرات البنك الدولي في تقريره المعنون ''تقرير التنمية في العالم ٢٠١٧''[(٧)] إلى أن الحيز المدني، الذي شهد توسّعا مستمرا خلال العقود الماضية، يتقلص على الصعيد العالمي. وفي خضم أزمة بطالة الشباب وتهميشهم، يصبح الشباب إحدى أضعف الفئات في المجتمع، فيتعرّضون للاستغلال والعنف وانعدام الأمن. ويشكل إسماع أصوات الشباب والأطفال في إطار عمل الأمم المتحدة مسألة ذات أولوية قصوى. وفي عام ٢٠١٨، كانت لجنة حقوق الطفل مثالا يُحتذى به إذ تخلت عن الممارسات السابقة فقامت بإشراك الأطفال والشباب في مفاوضاتها.

## آفاق المستقبل

٩٧ - ستستمر الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وستستمر المنظمة في إسماع أصوات الضحايا والمطالبة بجبر الضرر بنزاهة، وستظل حافزا للتغيير من أجل منع نشوء مزيد من الانتهاكات والتجاوزات. وسيشمل هذا بذل جهود الدعوة بشأن توصيات آليات حقوق الإنسان للمساعدة على تعزيز المؤسسات وتحسين التشريعات وإنقاذ الأرواح. وسوف تحقق المنظمة هذا من خلال إتاحة الأدوات وتيسير الحوار وبذل جهود الدعوة والتعاون التقني لضمان التطبيق الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

(٧) World Bank, *World Development Report 2017: Governance and the Law* (Washington, D.C., 2017).

## هاء – التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

### السياق

٩٨ – تستمر الأزمات الإنسانية اليوم لفترات أطول وتؤثر على عدد أكبر من الناس مقارنة بأي وقت مضى. وتزيد التحديات المترابطة المعقدة – بما فيها النزاعات المسلحة، والآثار السلبية لتغير المناخ، والمخاطر الطبيعية، وتدهور البيئة، والأوبئة، وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وندرة المياه، والضغوط الاقتصادية والمالية – من ضعف الناس كما تحد من قدرتهم على التأقلم. وخلال العام، احتاج أكثر من ١٣٢ مليون من النساء والرجال والأطفال[٨] إلى المعونة الإنسانية والحماية. وظل نحو ٧١ مليون نسمة تقريبا مشردين قسرا بسبب النزاعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان – وهو أعلى رقم يسجل على الإطلاق. وتضرر أكثر من ٦٠ مليون شخص بشكل مباشر من الكوارث الطبيعية، بمن فيهم ١٧ مليون شخص شردوا نتيجة لذلك.

### الأهداف الرئيسية

٩٩ – استنادا إلى الولايات المسندة من الدول الأعضاء، صُمم برنامج الأمم المتحدة الإنساني من أجل كفالة استجابة متسقة وفعالة وآنية من جانب المجتمع الدولي للكوارث وحالات الطوارئ. وتقوم الأمم المتحدة ببذل جهود الدعوة إلى احترام المبادئ الإنسانية، وتعزز تبادل المعارف في الأزمات، وتساعد في التعجيل بتقديم المساعدة، وتضع السياسات من أجل زيادة الاتساق. وتعمل أيضا مع جميع أصحاب المصلحة من أجل الحد من تهديدات الكوارث الطبيعية وأثرها.

١٠٠ – وتهدف الأمم المتحدة في الأجل الطويل إلى دعم الدول الأعضاء في معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر والضعف وتشدد على ضرورة ”عدم ترك أحد خلف الركب“ لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ولا يمكن للمعونة الإنسانية أن تحل محل الحلول السياسية والإنمائية. ولهذا السبب، تركز الأمم المتحدة على تعبئة إرادة المجتمع العالمي ومهاراته وقدرته على الابتكار للمساعدة على إنهاء الأزمات وتعزيز التنمية، لكي يصبح الناس أكثر قدرة على الصمود في وجه الكوارث التي لا يمكن تجنّبها.

(٨) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ”لمحة عامة عن العمل الإنساني ٢٠١٩“.

## النواتج والنتائج الرئيسية

١٠١ - سعيا لمساعدة المجتمع الدولي على تنسيق الاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ، عملت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ مع الشركاء على صياغة ٣٠ من خطط ونداءات الاستجابة الإنسانية، التي هدفت إلى توفير المعونة لـ ٩٨ مليون شخص في ٤١ بلدا. ففي اليمن على سبيل المثال، تعاونت الأمم المتحدة مع ٢٥٤ من الشركاء في العمل الإنساني للاتفاق على الأولويات وعلى وضع استراتيجية متسقة لتلبية احتياجات ١٣ مليون شخص. وفي جميع أنحاء العالم، ساعدت خطط الأمم المتحدة ونداءاتها للاستجابة الإنسانية على دمج احتياجات مالية يتجاوز مجموعها ٢٥ مليون دولار ونجحت في تعبئة مستوى قياسي من مساهمات الجهات المانحة بلغ ١٥ بليون دولار[٩].

**إضاءة: تحسين سبل الوصول من أجل درء خطر المجاعة في اليمن**

بعد نزاع استمر أكثر من أربع سنوات، لا يزال اليمن - الذي يشهد الأزمة الإنسانية الأشد خطورة في العالم - يعاني من التدهور الاقتصادي والانهيار المؤسسي والتشريد الجماعي والكوليرا وانعدام الأمن الغذائي. وبذلت الأمم المتحدة جهودا في مجال الدعوة من أجل تحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد. ونتيجة لذلك، بنهاية العام، فإن ٤٥ منطقة من أصل ١٠٧ مناطق محلية كانت تواجه انعداما حادا في الأمن الغذائي لم تعد في المرحلة السابقة للمجاعة.

١٠٢ - وقام الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي يوفر التمويل عند اندلاع الأزمات ولحالات الطوارئ التي تعاني من نقص في التمويل، بتخصيص أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لفائدة ٤٨ بلدا/إقليما في عام ٢٠١٨[١٠]. وشمل ذلك مبلغ ١٨٠ مليون دولار لمواجهة ١٨ حالة طوارئ تعاني من نقص مزمن في التمويل، وهو أكبر مبلغ على الإطلاق يخصصه الصندوق لمواجهة الأزمات المنسية. ووجهت الصناديق القطرية المشتركة التابعة للأمم المتحدة مبلغا قياسيا قدره ٨٣٦ مليون دولار إلى ٦٨٦ من الشركاء في المجال الإنساني في ٢٠ بلدا/إقليما خلال العام، وحصلت المنظمات الوطنية والمحلية على ربع تلك الأموال[١١].

**إضاءة: اتفاقان بشأن اللاجئين والهجرة**

بعد عامين من المشاورات، أكدت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يوفر التوجيه بشأن التدابير الرامية إلى تحسين مساعدة اللاجئين ودعم البلدان المضيفة. كما اعتمد أكثر من ١٦٠ حكومة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون في إدارة الهجرة الدولية، بما في ذلك في سياق الكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي.

١٠٣ - وعملت الأمم المتحدة أيضا على تعزيز فعالية تبادل المعارف وجهود الدعوة. فعلى سبيل المثال، زار أكثر من ٩ ملايين شخص الموقع الشبكي reliefweb.org، وهو أكبر موقع للمعلومات الإنسانية في

(٩) انظر www.hpc.tools/home/2018.

(١٠) انظر بيانات عام ٢٠١٨ المتاحة على الرابط التالي: cerf.un.org/what-we-do/allocation-by-country.

(١١) انظر بيانات عام ٢٠١٨ المتاحة على الرابط التالي: gms.unocha.org/content/cbpf-allocations.

العالم، مما يمثل زيادة بنسبة ٣١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. وفي المجموع، زار ١٦ مليون من أصحاب المصلحة المنابر الشبكية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالعديد من المسائل، عملت الأمم المتحدة على النهوض بالحوار بشأن السياسات. فعلى سبيل المثال، أولى الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2018/462)، مزيدا من الاهتمام لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع. ويعيش حوالي ٨٠ في المائة من الأطفال المتقزّمين في العالم الآن في بلدان متأثرة بالنزاعات. وسلّم مجلس الأمن في قراره ٢٤١٧ (٢٠١٨) لاحقا بالصلة بين النزاع المسلح والعنف، وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع، وخطر المجاعة.

١٠٥ - وللمساعدة على الحد من الضعف تجاه الأخطار الطبيعية، واصلت الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أطلقت الأمم المتحدة مرصد إطار سنداي، وهو أداة إلكترونية عالمية ترصد تنفيذ هذا الإطار. وبنهاية العام، كانت ٨٨ من البلدان تقدم بيانات لتتبع التقدم المحرز وتعزيز المعرفة والترويج للمساءلة، وكانت ٨٧ من البلدان إما قد أنجزت وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث بدعم من الأمم المتحدة أو كانت بصدد وضع استراتيجيات من هذا القبيل.

## آفاق المستقبل

١٠٦ - في عام ٢٠١٩، سيحتاج نحو ١٤٢ مليون شخص[١٢] إلى المساعدة الإنسانية والحماية، معظمهم بسبب آثار النزاع. ويؤدي تخلّف النمو وضعف المؤسسات والتدهور البيئي المرتبط بتغير المناخ إلى مفاقمة معظم هذه الأزمات. وسيتيح تنفيذ مبادرات الإصلاح فرصة فريدة لزيادة فعالية المنظمة وجعلها أكثر قدرة على الحد من الأسباب الكامنة وراء الأزمات. وستسعى الأمم المتحدة وشركاؤها بشكل متزايد، كل وفقا لولايته، إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وتعزيز التعاون مع الشركاء في التنمية.

(١٢) انظر بيانات عام ٢٠١٩ المتاحة على الرابط التالي: www.hpc.tools.

## واو – تعزيز العدالة والقانون الدولي

١٠٧ – عُقدت في عام ٢٠١٨ الدورة الموضوعية الأولى للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وشكّلت المداولات، التي استُعين فيها بمساهمة من الرئيسة في المفاوضات أُعدّت لتيسير المناقشات المركزة والمفاوضات على أساس النص، أساسا جيدا للأعمال المقبلة للمؤتمر.

١٠٨ – وبناء على طلب مجلس الأمن، أنشئ فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يشكّل آلية فريدة من نوعها من آليات المساءلة الدولية. وساعد الفريق القانوني التابع للأمم المتحدة في إعداد اختصاصات فريق التحقيق التي وافق عليها المجلس في شباط/فبراير ٢٠١٨. وسيدعم فريق التحقيق الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة على ما ارتكبه هذا التنظيم في العراق من أعمال قد تُصنّف ضمن جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية.

١٠٩ – وعقب قرار مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٨ بإنشاء آلية مستقلة لجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتبكة من جانب ميانمار، واتخاذ الجمعية العامة لقرارها ٢٦٤/٧٣ الذي دعت فيه إلى التعجيل ببدء عمل الآلية، ساعدت الأفرقة القانونية التابعة للأمم المتحدة على إنشاء الآلية وتفعيلها، بما في ذلك من خلال إعداد الاختصاصات التي وُزعت على الجمعية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

١١٠ – ونظرت محكمة العدل الدولية في العديد من القضايا البارزة في عام ٢٠١٨، بما فيها طلب من الجمعية العامة إصدار فتوى بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥. وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، أصدرت المحكمة فتواها التي خلصت فيها إلى جملة أمور، منها أن عملية إنهاء استعمار موريشيوس لم تكن قد اكتملت بصورة قانونية عندما حصل هذا البلد على الاستقلال في عام ١٩٦٨، بعد فصل أرخبيل شاغوس.

١١١ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الدائرة الابتدائية التابعة للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا حكمها في القضية ٠٠٢/٠٢، فأدانت نون تشيا وخيو سامفان وهما من كبار قادة الخمير الحمر السابقين، بتهمة الإبادة الجماعية وبارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف. ويدلّ الحكم على أن مرتكبي أشنع الجرائم يمكن مساءلتهم، حتى بعد مرور عقود على قيامهم بذلك.

## زاي - نزع السلاح

### السياق

١١٢ - تتسبب النزاعات التي طال أمدها بمعاناة إنسانية واسعة النطاق، ليستمر معها تدهور البيئة الأمنية الدولية باطّراد. فالجماعات المسلحة تتكاثر، مدجّجة بطائفة واسعة من الأسلحة. كما أن الإنفاق العسكري والتنافس على الأسلحة ما فتئا يتزايدان على الصعيد العالمي، وعادت توترات الحرب الباردة إلى الظهور في عالم بات أكثر تعقيدا. وثمة تهديدات جديدة بدأت تؤثر بشدة على حياة الأجيال المقبلة، بما في ذلك إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي والفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي كأسلحة. وشهدت آليات التواصل والحوار بين القوى العظمى مزيدا من التدهور في البيئة الحالية المتعددة الأقطاب، بعد أن ساعدت في الماضي على نزع فتيل التوترات. إنه واقعٌ جديدٌ يستلزم وضعَ نزع السلاح وعدم الانتشار في صميم عمل الأمم المتحدة.

### الأهداف الرئيسية

١١٣ - في هذا السياق، تسعى الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول الأعضاء على التوفيق بين المواقف المتباينة بشأن نزع السلاح، وتبادل الخبرات، وتهيئة حيّز للحوار، وإيجاد الحلول. ويركز برنامج المنظمة لنزع السلاح على تقديم الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف، وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، وجهود نزع السلاح الإقليمي، وجهود التوعية العامة.

### النواتج والنتائج الرئيسية

١١٤ - في عام ٢٠١٨، دعمت الأمم المتحدة التحضيرات الجارية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، وهو إطار أصبح أكثر أهمية في ضوء تزايد المنافسة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتآكل نظام تحديد الأسلحة النووية.

١١٥ - وقدمت الأمم المتحدة أيضا الدعم الفني والإجرائي إلى مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من التوترات المتزايدة على الصعيد الدولي، تمكّن المؤتمر من إنشاء خمس هيئات فرعية تُعنى بجميع البنود الموضوعية في جدول الأعمال وأصدر أربعة تقارير.

**إضاءة: خطة الأمم المتحدة لنزع السلاح**

في عام ٢٠١٨، أطلق الأمين العام خطة ”*تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح*“ (*Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament*)[أ] من أجل تحسين إدماج نزع السلاح ضمن أولويات منظومة الأمم المتحدة، وبناء شراكات أفضل لدعم نزع السلاح والسلام والأمن، وخطة عام ٢٠٣٠، وتقديم تدابير أكثر عملية لتحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء.

(أ) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.IX.6.

١١٦ - وفي مجال الأسلحة التقليدية، واصلت الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء لوضع إعلان سياسي وتدابير عملية للتخفيف من الأضرار الإنسانية والدمار الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وساعدت أيضا في إعداد الوثيقة الختامية الناجحة المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وللمرة الأولى، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن اعتبار الذخائر جزءا من التحدي.

١١٧ - ومن أجل النهوض بالحوار بشأن الأثر الذي تخلّفه العلوم والتكنولوجيات الجديدة على الأمن، أصدرت الأمم المتحدة تقريرا عن التطورات الراهنة في ميدان العلوم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الأمن الدولي ونزع السلاح، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيات الفضائية والتكنولوجيات الكهرومغناطيسية (A/73/177). ومن أجل كفالة السيطرة البشرية على استخدام القوة، قدمت المنظمة أيضا المساعدة لفريق خبراء اعتمد مجموعة من المبادئ التوجيهية المقترحة.

**إضاءة: التواصل مع الشباب**

في عام ٢٠١٨، كثفت الأمم المتحدة جهودها في مجال التوعية بشأن كيفية تأثير نزع السلاح على المواطنين العاديين، لا سيما الشباب. وخاطبت الممثلةُ السامية الطلابَ، ووجّهت رسائل مرئية إلى دعاة نزع السلاح من الشباب، وكتبت مقالات رأي في عدد من المنشورات البارزة دعت فيها إلى إعطاء دفعة جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

١١٨ - ودعما لنزع السلاح الإقليمي، قامت الأمم المتحدة بتسريع وتيرة عملها مع الشركاء. وفي عام ٢٠١٨، كان أكثر من ٢٥ من مشاريع التعاون قيد التنفيذ. فعلى سبيل المثال، ساعدت المنظمة بلدان منطقة الساحل في الحد من خطر تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة. ونتيجة لذلك، بات لدى ستة بلدان في المنطقة الآن معايير تشريعية تتعلق بأمن الأسلحة وإدارة المخزونات.

١١٩ - وعلى غرار السنوات السابقة، عززت الأمم المتحدة أيضا تراكم المعارف بشأن نزع السلاح. فعلى سبيل المثال، نشرت الأمم المتحدة دليلا جديدا معنونا ”الإدارة الفعالة للأسلحة والذخيرة في سياق متغير لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج“ (*Effective Weapons and Ammunition Management in a Changing Disarmament, Demobilization and Reintegration Context*)[١٣]. كذلك اعتمدت المنظمة خطة عمل داخلية من أجل تحسين مواءمة أنشطتها مع أهداف التنمية المستدامة.

## آفاق المستقبل

١٢٠ - يمكن لتنشيط الحوار بشأن نزع السلاح أن يساعد على النهوض بتحقيق العديد من الأهداف العالمية، بما في ذلك التنمية المستدامة، والعمل الإنساني، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والسلام والأمن. وفي السنة المقبلة، سيظل من الصعب على الأرجح إيجاد حلول لنزع السلاح تحظى بدعم واسع النطاق وتكون موضع توافق في الآراء. غير أن ظهور تهديدات وأسلحة جديدة سيجعل الحوار بشأن نزع السلاح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

(١٣) الأمم المتحدة، إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب شؤون نزع السلاح، ٢٠١٨.

## حاء – مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب

### السياق

١٢١ – لا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب تشكل أخطارا رئيسية تهدد الأمن والتنمية والحكم الرشيد في جميع أنحاء العالم. وتنطوي المخدرات على مخاطر بالنسبة لملايين الناس، وتؤدي إلى خسائر في الأرواح وإلى استنفادٍ خطير للتماسك ورأس المال الاجتماعيين. ووفقا *لتقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٨* (١٤) الذي أصدرته الأمم المتحدة، يعاني أكثر من ٣١ مليون شخص من اضطرابات سببها تعاطي المخدرات.

١٢٢ – وتؤدي الجريمة المنظمة، بما فيها الجرائم السيبرانية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجريمة البيئية، إلى تقويض سيادة القانون. وتشير التقديرات إلى أن الجريمة السيبرانية تولّد إيرادات تبلغ نحو ١,٥ تريليون دولار سنويا. ويبلغ مجموع الأرباح التي تحققها شبكات تهريب المهاجرين العاملة على الصعيد العالمي ٥,٥ بلايين دولار على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال جرائم القتل وغيرها من أعمال العنف المرتبطة بالجريمة المنظمة مرتفعة أيضا في العديد من مناطق العالم. ويؤدي الفساد إلى تقويض سيادة القانون والأمن والحوكمة، كما يؤدي إلى حرمان الكثير من الحصول على الخدمات والفرص الكافية.

### الأهداف الرئيسية

١٢٣ – في هذا السياق، يستند عمل الأمم المتحدة إلى سلسلة من الصكوك الدولية هي: الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التسعة عشر لمكافحة الإرهاب، ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتعمل الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى جعل العالم في مأمن من المخدرات والجريمة والإرهاب، وتعزيز الأمن والعدالة للجميع في آن معا، كما تقدم المشورة والمساعدة التقنية في مجالات عدة، من الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى الاتجار غير المشروع، ومن منع المخدرات والعلاج من إدمانها وإيجاد بدائل عنها إلى مكافحة الفساد، ومن إصلاح العدالة الجنائية إلى منع الإرهاب، ومن الأبحاث إلى دعم السياسات.

### النواتج والنتائج الرئيسية

*مراقبة المخدرات*

١٢٤ – سعيا لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والتوصيات العملية المنبثقة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠١٦ بشأن مشكلة المخدرات العالمية، اضطلعت الأمم المتحدة بعدة مبادرات في عام ٢٠١٨. فعلى سبيل المثال، ساعدت المنظمة في وضع برامج للوقاية من تعاطي المخدرات تركز على تعزيز الأسر والهياكل الاجتماعية، مما وفّر الدعم لأكثر من ٠٠٠ ٣٨ من الآباء والأطفال في ٢٣ بلدا في شرق أفريقيا، وآسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقدمت أيضا الدعم إلى ٥٨ من البلدان ذات الأولوية العالية لوضع وتنفيذ

(١٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.18.XI.9.

سياسات شاملة قائمة على الأدلة ومراعية للاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس والسن، بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج والرعاية لمتعاطي المخدرات بالحقن.

١٢٥ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذها لاستراتيجيات مستدامة لمراقبة المحاصيل غير المشروعة وتشجيع سبل العيش البديلة وكذلك في تعزيز القدرة على إنفاذ القانون. وأسفرت المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة عن ضبط كميات من الهيروين والأفيون وغيرها من المواد غير المشروعة، بما في ذلك في مناطق تجابه تحديات إذ تعاني من عدم كفاية القدرات ويغذي فيها الاتجار بهذه السلع عدم الاستقرار الإقليمي. وفي أفغانستان على وجه التحديد، نفذت أفرقة الكشف المتنقلة، بدعم من الأمم المتحدة، أكثر من ٥٠٠ ٣ عملية أسفرت عن ضبط كميات كبيرة من الهيروين والأفيون وغيرها من المواد غير المشروعة، فضلا عن إلقاء القبض على حوالي ٠٠٠ ١ من المشتبه بهم في هذه القضايا.

*منع الجريمة*

١٢٦ - في إطار مساعدة الدول الأعضاء على صياغة سياسات من أجل منع الجريمة، روّجت الأمم المتحدة لاستخدام أدوات من قبيل التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية ونظم الرصد المتكامل المتخصصة التي تساعد البلدان على جمع المعلومات وإنتاج بيانات عالية الجودة بشأن مواضيع مثل المحاصيل غير المشروعة وديناميات الجريمة الناشئة والإيذاء.

١٢٧ - وقدمت الأمم المتحدة المساعدة في مجال بناء القدرات لأجهزة إنفاذ القانون في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا والمحيط الهادئ، وعززت قدرات أكثر من ٣٠ بلدا من أجل التصدي بشكل فعال للجريمة ضد الأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك. وفي مجال الاتجار بالبشر، تلقت الدول الأعضاء دعما في تكوين فهم أفضل ''للأرقام السوداء'' فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص. وتُمكِّن منهجية الأمم المتحدة لتقدير النظم المتعددة من حساب معدلات الإيذاء العامة و المصنفة، مما يعطي فكرة أوضح عن المناطق التي قد ينبغي فيها تعزيز الجهود الوطنية للكشف عن الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، وفّر ''التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٨''[١٥] أدلة على مدى إسهام النزاعات المسلحة بشكل مباشر في الاتجار بالأشخاص، إذ تزيد من إمكانية تعرّض المشردين للاتجار بهم وتوفر فرصا أكبر للنشاط الإجرامي.

١٢٨ - ومن الإنجازات التاريخية في مجال منع الجريمة في عام ٢٠١٨ اعتمادُ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في دورته التاسعة، آليةً لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، تم في إطارها تشجيع الدول الأعضاء على تبادل الخبرات والدروس المستفادة. وستدعم الأمم المتحدة جهود التبادل هذه وستوفر الدعم المتخصص في المسائل المتعلقة بمنع الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت المنظمة في الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة بمساعدة الدول الأعضاء على مكافحة التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة باستخدام نُهج قائمة على الأدلة من قبيل المعلومات الاستخبارية الجنائية، والتحديد النمطي واستخدام أساليب التحري الخاصة، والتعاون عبر الحدود بشأن المسائل القضائية والاستخبارات المالية، وتحديد ورصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

(١٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.19.IV.2.

*مكافحة الإرهاب*

١٢٩ - لا يزال التهديد الذي يمثله الإرهاب كبيرا، وقد تفاقم من جرّاء التحديات الناشئة التي يمثلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب المشتبه بهم العائدون أو المنتقلون، وكذلك تزايد الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٣٠ - وساعدت الأمم المتحدة في عقد المؤتمر الرفيع المستوى الأول من نوعه لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء من أجل الترويج لإقامة شراكة دولية جديدة لمكافحة الإرهاب وتعزيزها. وأطلقت أيضا الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب ونداءها الأول الموحد المتعدد السنوات الموجه إلى المانحين من أجل تحسين التنسيق على نطاق المنظومة وتعبئة الموارد وتقديم المساعدة. وعززت هذه الجهود التعاونَ العملي بين الأمانة العامة والهيئات الصادر بها تكليف من مجلس الأمن تمشيا مع قرار المجلس ٢٣٩٥ (٢٠١٧).

١٣١ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم أيضا إلى الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجيات مكافحة الإرهاب في وسط آسيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا. وتلقى ما يزيد على ٩٠ بلدا الدعم لجهودها الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف حيثما يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب.

١٣٢ - وقامت المنظمة بتعزيز جهودها الرامية إلى معالجة حالة النساء والأطفال ذوي الصلات مع الجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة، وتقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالملاحقة القضائية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وبالإضافة إلى ذلك، عززت الأمم المتحدة دعمها للدول الأعضاء بشأن أنشطة مكافحة تمويل الإرهاب ومساعدتها لضحايا الإرهاب، بما في ذلك عن طريق الاحتفال للمرة الأولى باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم.

## آفاق المستقبل

١٣٣ - ستواصل الأمم المتحدة مستقبلا تقديم مساعدة متعددة الأبعاد تستجيب من خلالها لدعوات الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى توثيق التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وستسعى المنظمة أيضا إلى تعزيز مشاريعها وبرامجها المتعلقة بالمخدرات والجريمة، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تغيير حياة الناس نحو الأفضل. وسيشمل ذلك تعزيز الدعم المقدم إلى المزارعين الساعين إلى الخروج من الاقتصادات غير المشروعة، ومساعدة البلدان في مكافحة القرصنة وصيد الأسماك غير المشروع والتهريب، ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة ضد الأحياء البرية وحماية النباتات والحيوانات الثمينة، ودعم تحسين السلامة والحوكمة في المناطق الحضرية. وفي هذا السياق، فإن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التي ستُعقد في عام ٢٠٢٠، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفساد المقرر عقدها في عام ٢٠٢١، ستساعدان على تعزيز عمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

# الفصل الثالث

# الأداء الفعال للمنظمة

## مسارات العمل الرئيسية

١٣٤ - يشكل العديد من العمليات التشغيلية الأساس الذي يستند إليه عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تبلغ مواردها السنوية نحو ١٣ بليون دولار ويعمل فيها أكثر من ٠٠٠ ٣٧ موظف مدني في ٤٥٠ مركز عمل. ويخضع العديد من هذه العمليات لإصلاحات كبيرة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ نتيجة لمبادرة الإصلاح الإداري التي أطلقها الأمين العام. وهي تشمل إدارة الشؤون المالية، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسلاسل الإمداد، والمرافق، وخدمات المؤتمرات، وعمليات الأمن والسلامة، وكذلك التعريف بعمل المنظمة وتوثيق العلاقات مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

**إضاءة: الاستدامة البيئية**

تشكل ''ترجمة الأقوال إلى أفعال'' فيما يتعلق بالاستدامة البيئية أولوية رئيسية في عمليات الأمم المتحدة. فقد أنشأت الأمم المتحدة، بالاستناد إلى استراتيجيتها البيئية، إطارا للأداء والمخاطر يزيد من المساءلة عن الأثر البيئي لبعثاتها الميدانية. وقامت هذه البعثات - التي تنشر أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص في بيئات هشة - بإبلاغ الجمعية العامة عن سجل أدائها البيئي للمرة الأولى في سياق تقارير أداء الميزانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

## النواتج والنتائج الرئيسية

١٣٥ - في عام ٢٠١٨، أرست الأمم المتحدة الأساس لمبادرة طموحة في مجال الإصلاح الإداري دخلت حيز التطبيق في عام ٢٠١٩. ومع تحويل النموذج الإداري للأمم المتحدة، تصبّ المنظمة جُلّ تركيزها على الشفافية والمساءلة وتحسين تنفيذ الولايات. وقد أطلق مكتب الأمين العام إطارا مبسطا ومرشّدا لتفويض السلطة الإدارية إلى أكثر من ٢٠٠ من رؤساء كيانات الأمم المتحدة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وذلك بهدف التقليل من البيروقراطية وتقريب عمليات صنع القرار إلى نقطة الإنجاز. وبدأت المنظمة في تبسيط السياسات الإدارية وعززت إطارها للمساءلة الداخلية. وأنشأت أيضا نظما لموافاة المديرين ببيانات الأداء والامتثال على نحوٍ أنسب توقيتا وأكثر موثوقية وأيسر استخداما. وبالإضافة إلى ذلك، حسنت المنظمة وثائقها الرسمية المتعلقة بالبرامج والأداء لتقدم لمحة عامة أفضل عن النتائج

**إضاءة: محاربة التحرش والاستغلال**

واصلت الأمم المتحدة النهوض بنهجها المتمحور حول الضحايا والقائم على عدم التسامح إطلاقا إزاء سوء السلوك الجنسي. وأقرت سياسة نموذجية على نطاق المنظومة بشأن التحرش الجنسي، استُرشد فيها بالدراسة الاستقصائية الأولى من نوعها التي شارك فيها موظفو الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وفي عام ٢٠١٨، أُنشئ خط اتصال للمساعدة سُمِّي Speak Up يعمل على مدار الساعة، وثمة قاعدة بيانات جديدة هي قاعدة Clear Check تُتيح الآن فرز المرشحين للعمل في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة للحيلولة دون إعادة توظيف مرتكبي سوء السلوك الجنسي. واستحدثت المنظمة أيضا قاعدة بيانات من أجل تحسين تقديم المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبدأ نشر مدافعين للدفاع عن حقوق الضحايا في الميدان، كما تم تشكيل فريق جديد من المحققين في حالات سوء السلوك الجنسي.

إلى الجمعية العامة، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. وحققت الأمم المتحدة للمرة الأولى في تاريخها التكافؤ بين الجنسين في صفوف إدارتها العليا.

١٣٦ - ومن أجل تيسير الحوار المتعدد الأطراف وعمليات صنع القرار من جانب الدول الأعضاء، واصلت الأمانة العامة توفير خدمات المؤتمرات، مع تقديم دعم متعدد اللغات كلما صدر تكليف بذلك. وقدمت المنظمة خدمات لأكثر من ٣٥ ٠٠٠ من الاجتماعات الحكومية الدولية أو المؤتمرات في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي ووفرت أكثر من ٤ ٥٠٠ من الوثائق والمواد الأخرى. ومن أجل تعزيز التعددية اللغوية، قامت المنظمة أيضا بزيادة أعداد المترجمين الشفويين للمؤتمرات والمترجمين التحريريين من المناطق التي عادة ما تكون ممثلة تمثيلا ناقصا.

١٣٧ - وحفاظا على أمن الموظفين والزوار، عملت الأمم المتحدة مع أكثر من ١ ٤٠٠ من موظفي الأمن في مواقعها غير الميدانية الرئيسية البالغ عددها ١١ موقعا. وفي جميع أنحاء العالم، ساعد موظفو الأمن التابعون للأمم المتحدة في حماية الموظفين ومعاليهم، وحافظوا أيضا على أمن ٣ ملايين من الزوار ورؤساء الدول وممثلي الحكومات أثناء تواجدهم في مرافق الأمانة العامة.

**إضاءة: الأخلاقيات والنزاهة**

في عام ٢٠١٨، استجابت الأمم المتحدة لعدد أكبر من الطلبات الداخلية للحصول، في إطار من السرية، على مشورة وتوجيه في مجال الأخلاقيات، وتحديدا بشأن حماية المبلغين عن المخالفات. وتحسن معدل الاستجابة، إذ انخفض متوسط عدد الأيام التي استغرقتها الاستعراضات الأولية بنسبة ٥٠ في المائة ليصل إلى ١٣ يوما. وشارك أكثر من ٣١ ٠٠٠ موظف في حوارات القيادة بشأن الإبلاغ عن المخالفات وتعزيز سياسة حماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام. وازداد عدد البلاغات المقدمة بشأن المخالفات المحتملة، مما يدل على زيادة الوعي بخيارات الإبلاغ وزيادة الثقة في النظام. وللمساعدة على تحسين بيئة العمل، أطلقت أمينة المظالم التابعة للأمم المتحدة حملة لتشجيع الكياسة وساعدت أكثر من ٢ ٧٠٠ من الموظفين، فأتاحت لهم الحيز الآمن والسرية والمشورة المستقلة بشأن التحديات التي يواجهونها في أماكن عملهم.

١٣٨ - وفي عام ٢٠١٨، سعت الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضا إلى تحسين تعريف جماهير العالم بما تقوم به من عمل. ففي نهاية العام على سبيل المثال، كانت الأمم المتحدة قد أنشأت شراكات لبث موادها مع ١ ١٠٠ من كيانات وسائط الإعلام في ١٥٣ من البلدان والأقاليم. وزار أكثر من ٤٦ مليون مستخدم مختلف الموقع الشبكي un.org، وكانت نسبة ٦٠ في المائة منهم تنتمي إلى الشريحة العمرية ١٨-٣٤ عاما. وزار نحو ١٦ مليون مستخدم الموقع الشبكي المخصص لأهداف التنمية المستدامة. وفي إحدى الحملات العالمية التي تطلقها للأمم المتحدة، وما أكثرها، تشاطر نحو ٢ ٠٠٠ شخص من أكثر من ١٢٠ بلدا مقاطع فيديو لهم وهم يقرأون مادة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإحدى اللغات الأصلية البالغ عددها ٨٠ لغة.

140819 140819 19-11216 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق